

الإسلام والمسلمون في بلاد البلقان تأليف: محمد خليفة

مركز دراسات العالم الإسلامي - مالطا - ١٩٩٤، عدد الصفحات (٧٣٣)

عرض: د. جورج جبور *

- ١ -

رغم أن مؤلف هذا الكتاب - وهو صحفي وباحث سوري ولد في حلب - يقدم في بدايات كتابه تعابير توحى بتقصيره في عمل شاق يقوم به إلا أن حصيلة عمله كانت ممتازة، لاريب في ذلك. كتاب الاستاذ محمد خليفة يسد بحث نقصاً في المكتبة العربية المعاصرة ونحن نوافق المؤلف على كل ماتضمنته مقدمته المطولة (في نيف وعشرين صفحة) من وصف لحالنا في التأليف والدراسات والعمل الإعلامي والدبلوماسي والسياسي.

- ٢ -

يتألف الكتاب من أربعة فصول وثلاثة ملاحق وقائمة بالمصادر والمراجع.

ويبحث الفصل الأول في (البلقان بين عصرين) وهو يقصد العصرين البيزنطي والعثماني. ومن المعلوم أن الدخول العثماني إلى البلقان ابتداءً قبيل النصف الثاني من القرن الرابع عشر. أما البوسنة فقد

* استاذ ورئيس قسم السياسة بمعهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة - سابقاً.

فتحتها العثمانيون عام ١٤٦٣ (عشر سنوات بعد فتح القسطنطينية) والهرسك عام ١٤٦٤.

ويتحدث المؤلف في هذا الفصل عن وضع الأديان في الدولة العثمانية مورداً قولاً اشتهر عن بودان الفقيه الفرنسي المعروف بنظريته في السيادة، حيث يشيد في جمهوريته بطريقة تعامل السلطة العثمانية مع مختلف الأديان.

أما الفصل الثاني فعنوانه (الإسلام ودول البلقان). في هذا الفصل الذي يقع في حوالي ثلاثمائة صفحة، يقدم المؤلف تفصيلاً عن السياسة التركية تجاه مسلمي البلقان، كما يستعرض تاريخ المسلمين وأحوالهم الراهنة في بلغاريا واليونان ومقدونيا والجبل الأسود والمجر ورومانيا وألبانيا. وفي أمكنة متعددة من هذا الفصل ينتقد سياسة تركيا التي كانت وماتزال ترحب باستقدام المسلمين إليها من دول البلقان، مقابل فوائد مالية، وترسلهم إلى جنوب شرق تركيا ليستوطنوا هناك ويقاثلوا الأكراد. وأورد المؤلف تقديرات تفيد أن (الحصيلة النهائية لمجموع المهجرين والمطرودين والمرحلين من مسلمي البلقان إلى تركيا خلال القرن الأخير تبلغ مايزيد عن ثمانية ملايين مسلم (ص. ١٨٩). وعدد المؤلف أسباباً لسياسة تركيا هذه منها حرصها على اظهار (حسن سلوكها بما يكفل لها فرصة وهمية للانضمام إلى عضوية السوق المشتركة (ص. ١٩٢)).

ويخصص المؤلف الفصل الثالث للبوسنة والهرسك، فهو يبحث في الجزء الأول عن طبيعة التكوين السكاني في كل من البوسنة والهرسك، بينما يبحث في الجزء الثاني موضوعاً قل من يعرفه بين القراء العرب هو تاريخ الصرب ومايتوهمونه من ضرورة قيام «صربيا الكبرى». أما صربيا الكبرى هذه فقد بنيت تاريخياً لمدة قصيرة في عهد الملك بوشان (١٣٣١ - ١٣٥٥) الذي كان أعلن استقلاله عن بيزنطة، وحكم مقدونيا ومعظم اليونان وأجزاء واسعة من ألبانيا وبلغاريا وبيزنطة، وبدا وكأنه الوارث المحتمل للامبراطورية البيزنطية الآيلة إلى السقوط، ويرسم المؤلف في هذا الجزء تفاصيل قيام الصرب بدور معين في تاريخ البلقان هو دور مقاومة التوسع العثماني أولاً، والانقراض على العثمانيين ثانياً. وبعد تقهر العثمانيين وانكفائهم خارج أوروبا تحول الصرب إلى شعب مقاتل للشعوب البلقانية الاخرى لبناء «صربيا الكبرى» وفي هذا الاطار أتى اغتيال ولي عهد النمسا في حزيران ١٩١٤، ذلك الاغتيال الذي أشعل الحرب العالمية الأولى.

ويختتم الفصل الثالث الخاص بالبوسنة والهرسك بجزء ثالث مطول عنوانه: (ملف

العنوان الصربي - الكرواتي على مسلمي البوسنة والهرسك). ويقع في نحو مائة وثمانين صفحة (٤٩٥ - ٦٧٢). في هذا الجزء تبين لما أدى إليه الانتقال من أيديولوجية الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية. فقد ظهرت أحزاب عنصرية في كل من صربيا وكرواتيا واستمر الوضع يتدهور في يوغسلافيا حتى ابتدأت مرحلة اختفائها باعلان كل من سلوفينيا وكرواتيا استقلالهما في ١٩٩١/٦/٢٥، وفي منتصف تشرين أول ١٩٩١ أعلن برلمان البوسنة والهرسك الاستقلال، وأجري استفتاء في ١٩٩٢/٢/٢٩ و١٩٩٢/٣/١ أيد به معظم المواطنين هذا الاعلان، فأعلن الرئيس علي عزت بيجوفيتش يوم ١٩٩٢/٣/٤ أن البوسنة والهرك دولة مستقلة حرة ديمقراطية ذات سيادة واعترفت المجموعة الأوروبية بالدولة الجديدة في ١٩٩٢/٤/٦، كما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية اعترافها بها في ١٩٩٢/٤/٧. وفي ١٩٩٢/٥/٢٢ أصبحت الدولة الجديدة عضواً في الأمم المتحدة. إلا أن الحرب ابتدأت بالاشتعال منذ لحظة اعلان استقلال دولة البوسنة والهرسك لأن الصرب ضمن الدولة الجديدة مالبثوا أن أعلنوا استقلالهم أيضاً وأيدتهم يوغسلافيا الواقعة فعلياً تحت حكم الصرب، وسارت الأمور كما نعلم منذئذ وحتى الآن. وإذا كان المؤلف يتوقف في سرده الأحداث عند تموز (يوليو) ١٩٩٣ فما تزال معنا ومع العالم مسألة الأحداث في البوسنة شاهداً على هشاشة مايدعى بالنظام العالمي الجديد، وعلى القيود التي تكبل الأمم المتحدة في محاولتها فرض قراراتها. ثم فلنتذكر: بلغ الاجرام ضد حقوق الإنسان الذي ارتكب بحق المسلمين خاصة حداً حمل الأمم المتحدة على تشكيل أول محكمة جزائية (منذ الحرب العالمية الثانية) لمحاكمة مجرمي الحرب في يوغسلافيا السابقة، ويلخص المؤلف مواقف الدول من أزمة البوسنة - الهرسك في قسم خاس بعنوان طويل ذي دلالة: «الكتلة الإسلامية عاجزة، وأوروبا باركت الجريمة، وأمريكا استغلت الآلام (ص ٥٨١ - ٦٢٣).

وفي قسم تال يكرس المؤلف نحواً من أربعين صفحة للحديث عن الدور الاسرائيلي - اليهودي في دعم الصرب. ويحدد المؤلف عدة محطات في هذا الدور لعل أولها رسالة علنية وجهها عام ١٩٨٢ رئيس اتحاد الكتاب الصرب إلى نظيره الاسرائيلي وبها يعبر عن رغبته في تجديد الصلات، وقد جاءت هذه الرسالة في الوقت الذي كانت فيه اسرائيل تقوم بحربها في لبنان (ص. ٦٣٧). وتطورت العلاقات بين يوغسلافيا واسرائيل فشهدت الأعوام الأخيرة من الثمانينات تبادلاً واسعاً في الزيارات بين المسؤولين الصرب والاسرائيليين، ومما يذكر أن رابين، حين زار الولايات المتحدة الأمريكية في آب

(أغسطس) ١٩٩٢ عبر عن معارضته للتوجه الدولي - والأمريكي - المطالب بمحاكمة مجرمي الحرب في يوغسلافيا السابقة (٦٥٥ - ٦٥٧). ومما يجدر ذكره هنا أيضاً: أن المؤلف يرى أنه «أول من سلط الضوء في الصحافة العربية وربما العالمية على حقيقة الدور الاسرائيلي واليهودي في أحداث البوسنة ويوغسلافيا» (ص. ٦٣١، هامش ١)، وهو يستشهد في هذا الصدد بمقالات له في جريدة الحياة ظهرت صيف ١٩٩٢.

الفصل الرابع والأخير من الكتاب مختصر إذ هو «نظرة أخيرة: اشكالية البلقان بين الثقافة الجامعة والقوميات العرقية». في هذا الفصل يشير المؤلف إلى أن الشيوعية كانت أساس استقرار البلقان طوال العقود الأربعة التي أعقبت الحرب الكونية الثانية (ص. ٦٥٠). ويشرح (علة) البلقان: قمة قوميات تحركها أوهام تاريخية مبعثها أن كل قومية توسعت في فترة من التاريخ توسعاً جعلها تمتد جغرافياً فوق أراض شاسعة، وأن معضلة كل قومية أنها تطالب الآن - ومعاً - بأن تكون لها كل الأراضي التي احتلتها في السابق، هكذا تكون لدينا مطالب اقليمية بعيدة المدى ولا يكون لدينا تصالح بين هذه المطالب تفرضه (تفرض هذا التصالح) محدودية الأراضي، بل وذهبت بعض

القوميات مذهباً بعيداً حين طورت عبر مراحل التاريخ كنائس مستقلة لها، فكانت ثمة كنائس مستقلة لدى البلغار والصرب والمقنونيين فضلاً عن اليونانيين، هي كلها كنائس تفرعت عن الأرثوذكسية البيزنطية بلا أي سبب خلال الهيام القومي المتأجج لدى كل شعب منها، فلا خلاف ديني بينها. ومع ذلك تصارعت هذه الكنائس، ثم أصبحت هي نفسها (مصانع روحية للأفكار القومية الخاصة، حتى لو كانت تتعارض وتتصادم على وحدة الديانة والأخوة الأرثوذكسية، قبل أن نقول المسيحية!)» (ص. ٦٨٣)، وتحت عنوانين فرعيين هما: «النزوع إلى النظام الشامل» و«المرجعية التاريخية والأمنية للتجارب المعاصرة» يتحدث المؤلف بإيجابية كبرى عن فكرة «الوحدة البلقانية الشاملة»، ويفصل تاريخها منذ طرحت أول مرة في منتصف القرن التاسع عشر ويتابع تطوراتها حتى اندلاع الصراع في البوسنة والهرسك. ثم يعرب المؤلف عن رأيه في أنه «لا خيار أفضل من خيار التكامل والاتحاد البلقاني على قاعدة الديمقراطية واحترام حقوق الأقليات والجماعات كافة» وللأقليات المسلمة، في هذا الخيار، مكان خاص من حيث أنها تستطيع أن تلعب «دور الجسر الحضاري بين الشرق الإسلامي والعربي وبين أوروبا الغربية بفضل ثقافتها وهويتها الإسلامية المشرقية من ناحية وبسبب كونها مجتمعات أوروبية أصيلة من حيث العرق والأصل التاريخي من ناحية ثانية» (ص. ٦٩٤ - ٦٩٥).

ويختتم الكتاب بثلاثة ملاحق باللغة الفائدة.. فالملاحق الأول وهو «الفكرة الإسلامية البلقان» ثبت للوقائع ذات الأثر في الموضوع المدروس يمتد من عام (٦٥٣) تاريخ أول حملة لفتح القسطنطينية في عهد الخليفة الراشدي الثالث حتى عام ١٩٩١. والملاحق الثاني جداول تبين الانتشار الديموغرافي لمسلمي البلقان، والملاحق الثالث «جدول احصائي - تاريخي، يبين حركة التهجير الجماعي للمسلمين من البلقان».

- ٣ -

منذ بداية الكتاب يخبرنا المؤلف بأنه ليس «مؤرخاً ولا أكاديمياً بل هو كاتب صحفي وباحث». ص (٣٥). والحق أن كتابه مشحون بالعواطف الشخصية، ورغم أن حصيلة عمله ممتازة لاريب في ذلك، ولاسيما أنها تزخر بالمعلومات الموضوعية. ثم من المؤلفين (الأجانب وغيرهم) الذين كتبوا في الآونة الأخيرة عن البوسنة والهرسك من لاحتل كتاباته بشحنات العواطف الشخصية؟ وبعد هذا فالكتاب - في خطه العام - إنساني النزعة، وتبلغ هذه النزعة أوجها في ختامه، حيث يؤيد قيام وحدة بلقانية على أساس من الديمقراطية. والحق أنني كنت أود أن أرى بحثاً أكثر تفصيلاً في الامكانات العملية لقيام مثل هذه الوحدة، ولعل المؤلف في عمل لاحق، يتابع هذا البحث في ضوء الوقائع الفعلية للسياستين: البلقانية والدولية. وإذا كان الكتاب يشكو أحياناً من بعض التكرارات، ويتطلب مزيداً من الخرائط الجغرافية لاثارة القارئ العربي الذي مايزال حقاً بعيداً عن تفهم التعقيدات البلقانية - وهي تعقيدات أنتجت تاريخياً تعبيراً لنوايا سياسية هامة هي (البلقنة) - ويتطلب أيضاً مزيداً من الضبط الطباعي (مثلاً: يرد في صفحة (٢٥٤) عنوان «مليون مهجر في قرن» ثم بعد سطرين نكتشف أن العدد مليونان) والدقة التاريخية (مثلاً في صفحة (٦٣٣) يرد أن لندن أعلنت وعد بلفور عام ١٩٢٢، والصحيح: عام ١٩١٧).

إلا أنه يبقى كتاباً هاماً جداً، يسد بحق - كما قلت في البداية - نقصاً في المكتبة العربية المعاصرة. وتحية إلى المؤلف وإلى الناشر.